الفصل الخامس
التراجمة في مدينة الإسكندرية صورة من صور الحياة الثقافية فى مصر العثمانية

بدخول العثمانيين مصر عام (923هـ/ 1517م) استمر وجود الجاليات الأوروبية بها، ومما ساعد على ذلك المعاهدات التجارية التي عقدها السلاطين العثمانيون مع كل من البندقية (923هـ/ 1517م) وفرنسا عامى (935هـ/ 1528م) و(942هـ/ 1535م) وإنجلترا عام (979هـ/ 1571م) والمعاهدة الأخيرة حاولت فرنسا وقف تنفيذها، إلا أنها جددت عام (989هـ/ 1581م) وبموجبها صدر العقد التأسيسى الأول لإنشاء شركة الليفانت، وهى شركة إنجليزية مارست اختصاصات سياسية وتجارية واسعة، وفي عام (1013هـ/ 1604م) حصلت الحكومة الإنجليزية على موافقة السلطان أحمد الأول (1012- 1026هـ/ 1603- 1617م) على أن تبحر السفن الإنجليزية داخل المياه والموانئ العثمانية تحت الأعلام الإنجليزية، كما عقدت أيضًا معاهدة مع هولندا عام (1021هـ/ 1612م) .

ونظرًا لتوافد الأجانب على مصر في العصر العثماني، وخاصة الإسكندرية، كان لابد من وجود تراجمة لتسهيل المعاملات معهم ومع فئات المجتمع المصري، والسلطات الحاكمة في المدينة، على اعتبار أن المترجم هو همزة الوصل بين الحضارات، ولولا وجوده، ما تمت صفقات البيع والشراء وسائر المعاملات. ويعالج الموضوع وجود التراجمة في مدينة الإسكندرية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. وقد تم التركيز على تلك الفترة على أساس أن النشاط الاقتصادى للأجانب كان مزدهرًا بصورة واضحة في الإسكندرية، أما القرن الثامن عشر فقد مرت مصر بأزمات سياسية بسبب الصراع بين البيوتات المملوكية، أثر على الوضع السياسى والاقتصادى في مصر بصفة عامة، وبالتالى على الإسكندرية، والدليل على ذلك يظهر من سجلات المحاكم والتي توضح أن نشاط الجاليات الأجنبيةكان ضعيفًا فيه، ولا يقاس بالفترة السابقة.

والتراجمة هم الوسطاء بين الجاليات الأوروبية وسكان البلاد، لأن جهل الأجانب باللغتين العربية والتركية كان يعيق الاحتكاك المباشر بينهم، ومن هنا كان التراجمة هم قنوات الاتصال في جميع المعاملات المختلفة سواء كانت مالية، أو تجارية، أو شخصية. وقد نصت الامتيازات على أنه إذا كان لأحد من أهالى البلاد دعوى على أجنبى فإنه لا يجوز للقاضى البت في قضيته إذا لم يكن المترجم حاضرًا، وإذا كان مشغولاً فإن القضية تؤجل حتى مجيئه وكان يعين للقنصلية الواحدة أكثر من مترجم يرأسهم مترجم أول للجالية، وهو مترجم القنصل ويده اليمنى، إضافة إلى اتخاذ بعض الأوروبيين تراجمة خصوصيين لهم، وكانت الترجمة تمنح كالتزام منذ بداية القرن السادس عشر لليهود والنصارى – وإن كان معظمهم من اليهود – على أن الترجمة كالتزام لم تستمر طويلاً إذ أصبح القناصل هم الذين يتولون تعيين تراجمتهم، ووصلت مدة بقاء المترجم حوالى ثلاث سنوات ونصف السنة.

وتعد وظيفة المترجم من الوظائف المهمة بالقنصلية، فأى خطأ قد يقع فيه يؤدى أحيانًا إلى الإيقاع بالجالية في مشكلات مع السلطات الحاكمة، لذا كانت تصدر الأوامر من الديوان العالى بالقاهرة بضرورة أن يتحرى التراجمة الدقة عند ترجمتهم للقضايا، مثل الأمر الصادر لكل من تراجمة الفلمنك (الهولنديين) والإنجليز، وقد اعتبر المترجم في حماية الدولة التي يعمل بقنصليتها، ولأهمية منصبه مُنِحَ امتيازات منها الإعفاء من الضرائب، من هنا كانت أهمية التراجمة، ويلزم حضورهم لترجمة القضايا، وهو ما ستوضحه الأمثلة التالية.

أولاً: ترجمة القضايا وأداء المهام المكلفين بها

لا يمكن الاستغناء عن التراجمة لترجمة القضايا بين قناصل وأفراد الجاليات الأجنبية وبين فئات المجتمع المصري، سواء كانت قضايا بيع وشراء، أو دعاوى، أو قروض

وإذا كانت هناك صفقات تجارية تعقد خارج مصر بين طرفين أحدهما أوربى، ويريدا التأكيد على تلك الصفقات في محكمة الإسكندرية، كان لابد من حضور المترجم لترجمة الاتفاق، بعد أن يحضر الطرفين صحة ما يؤكد ذلك، أى الحجة الصادرة من المكان الذي عقد فيه الاتفاق، كما قام التراجمة بترجمة اتفاق الاستئجار، كما كان للتراجمة دور في ترجمة قضايا القروض ، كما كان للتراجمة مهام يكلفون بها من قبل أفراد الجاليات الأجنبية وبعض قناصلهم أو وكلائهم وكانت مهام اقتصادية، واجتماعية، وأحيانًا الإبلاغ عن الحوادث لإنشغالهم، للثقة في المترجمين، ومن ضمن المهام الاقتصادية التوكيل في القضايا المالية، كما وجدت توكيلات للتراجمة فيما يتعلق بالسلع ، واستمرارًا لدور التراجمة في أداء مهامهم، فقد وكلهم بعض أفراد الجاليات لشراء مراكب لنقل السلع بين ميناء الإسكندرية وغيره من موانئ البحر المتوسط.

أما عن المهام الاجتماعية فمنها أنهم كانوا يحصلون على إذن من القاضى لمن أراد أن يحج لبيت المقدس لأفراد الجاليات، ومن المهام التي كانت توكل إليهم ما يتعلق بالعبيد والجوارى، ومن ضمن العادات الاجتماعية لأفراد الجاليات الأوروبية السماح لهم بجلب الخمور من الخارج. ففي العصر المملوكى تمتع الأوروبيون داخل فنادقهم بقسط وافر من الحرية، فقد سمحت لهم السلطات الحاكمة بإحضار الخمور اللازمة لهم في سفنهم، وإنزالها إلى فنادقهم، ويبدو أن التجار الأجانب اعتادوا إحضار هذه الخمور بكميات ضخمة، وكانت تفرض عليها ضرائب، كانت تقدر في السنة الواحدة بأربعين ألف دينار وفي العصر العثماني تمتعوا بهذا الحق طبقًا لأوامر سلطانية، وأوامر صادرة من الديوان العالى، فقد سمح لقناصل البنادقة والإنجليز، وفرنسا والفلمنك، بجلب الخمور من الخارج، والتي كانت تعبأ في صناديق تعرف بالبتاتى – جمع بتية – وكان لكل جالية من الجاليات الأربع أربعين بتية، قدر على كل بتية ثمانى قروش ونصف تدفع كرسوم، وعليه يكون جملة المقدر على البتاتى سنويًا ألفًا وثلاثمائة وستين قرشًا وقد ساهم التراجمة بصفتهم وكلاء للقناصل باستلام تلك الكميات من التجار، وإيصالها لقناصلهم، فعلى سبيل المثال أقر كل من إسحاق، وأصلان، ومردخاى، وسلمون اليهودى كل منهم تراجمة ووكلاء قناصل البندقية والفلمنك والإنجليز والفرنسيين، أنه قد وصل لهؤلاء القناصل مائة وستون بتية، بحيث يكون نصيب كل قنصل أربعين بتية، وقد تم تسليم الأموال المقررة على تلك البتاتى لملتزم الثغر وقتها رفائيل اليهودى ، ومن مهام التراجمة أيضًا الإبلاغ عن الحوادث التي قد تحدث لبعض أفراد الجاليات الأوروبية.

ثانيًا: النشاط الاقتصادى للتراجمة.

حققت وظيفة المترجم الثراء لمعظم شاغليها، خاصة وأنه كان معفيًا من الضرائب، وهذا الثراء ناتج عن المبالغ التي كانوا يحصلون عليها عند ترجمتهم للقضايا، وأداء المهام لأفراد الجاليات الأجنبية، كما كانت لهم عوائد على المراكب المحملة بالسلع لهؤلاء لدورهم في عملية التخليص مع إدارة الميناء، وإذا أراد صاحب السلعة بيعها كان يتم الاستعانة بالمترجم، وفي كلتا الحالتين كان يحصل على عوائد من صاحب الصفقة، ونتيجة لهذا الثراء عمدوا إلى استثمار أموالهم في التجارة والإقراض.

قام بعض التراجمة بشراء حواصل، أو منازل بها حواصل لتخزين بضائعهم فيها، هذا وقد تاجر التراجمة في العديد من السلع منها الخيار الشنبر، كذلك اشترك التراجمة في تجارة البهار، كما كان للتراجمة دور في تجارة الكتان والفول والملح والصابون والمرجان التونسى ، ومن السلع التي تاجر فيها التراجمة المنسوجات، كما اشترك التراجمة في تجارة الجلود لأهميتها، نظرًا لدخولها في العديد من الصناعات، كما دخل التراجمة ميدان الإقراض، مقابل فائدة، وإن لم تذكرها الوثائق

كما يلاحظ أيضًا أن دور التراجمة في ترجمة القضايا، وأداء المهام المكلفين بها، ونشاطهم الاقتصادى، كان بارزًا في القرن السادس عشر، ثم بدأ يقل نسبيًا في القرن السابع عشر، ثم قل بصورة واضحة في القرن الثامن عشر، لاضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر، وهو ما أثر على الإسكندرية سلبًا، وبالتالى على وجود الجاليات الأجنبية، وبالتالى على أعداد التراجمة.